

محطات

□

تصعيد

هدبت النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الفيدرالية الديمقراطية للشغل، والجامعة الحرة للتعليم العضو في الاتحاد المغربي للشغل بالتصعيد، وخوض العديد من الأشكال الاحتجاجية، في حال ما إذا لم تتم الاستجابة لمطلبها المطلي، والذي سبق طرحه على النيابة الإقليمية منذ ثالث شنتير الماضي. وكان النائب الإقليمي، عقد جلسة حوار مع النقابتين، خلال الأسبوع الماضي، تم خلالها طرح العديد من المشاكل، وفي طليعتها ما أسمته النقابتان غياب الإرادة الحقيقية لمعالجة المشاكل التي يعانيتها القطاع بالإقليم، والتي ساهمت فيها مصلحة الموارد البشرية بالقسط الأوفر، فضلا عن عدم وضع معايير في ما يخص التكاليف بالثانوي والإعدادي، والطريقة التي تم اعتمادها في إعادة انتشار الفائض بالعالم القروي، موضحة أنهما (النقابتان) لم يشركا في هذه العملية.

محمد العوال (أسفي)

□

منع

راسل فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاونات، النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، مطالبا بتدخل استعجالي لإصلاح الأوضاع بإعدادية الاخلافة، بعد توصله برسالة من أباء وأولياء التلاميذ يؤكدون فيها عزمهم الدخول في محطات احتجاجية تصعيدية، بما في ذلك توقيف الدراسة بالإعدادية التي تعاني عدة مشاكل وتضر من أوقات عصيبة بسبب الأحوال الجوية الصعبة، مؤكدا عزمه على تتبع الملف إلى حين إيجاد حل عاجل له. وأوضح الفرع في رسالته إلى أن الإعدادية الحديثة البناء، تعاني أوضاعا دراسية مزرية بعدما تأخرت الدراسة فيها لعدة أسابيع بسبب عدم اكتمال بنائها، محملا النيابة تبعات أي تهاون أو تأخر في القطع مع المشاكل مصدر احتجاج أباء وأولياء التلاميذ اللوحيين بمنع إبتائهم من الالتحاق بها ما قد يتسبب في مشاكل عويصة لهذه الشريحة من المجتمع و«احتجاجات غير محدودة على الأوضاع الدراسية المزرية بالمؤسسة».

ح.أ (فاس)

□

أكاديمية

عبر ستة موظفين بالإكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تازة الحسيمة تاونات عن استيائهم مما أسموه «الخروقات والتجاوزات التي مست أبسط حقوق ومكتسبات موظفي الأكاديمية». وسجل الموظفون السمة في عريضة احتجاجية موجهة إلى وزير التربية الوطنية تحمل توقيعاتهم، حصل «الصباح التربوي» على نسخة منها، بكل استنكار رفض تسجيل مراسلات الموظفين ومنعهم من حقهم في الحصول على وصولات استلامها وأرقام وتواريخ تسجيلها، وكذا «مصادرة الحق في العطلة الإدارية السنوية خرقا للمذكرة الوزارية الصادرة في الموضوع». وعبر الموظفون على العريضة عن «استيائهم لما آلت إليه أوضاع الموظفين بالإكاديمية، ملتصين من الوزير تقصي الحقائق حول «التجاوزات المشار إليها أعلاه، و«التدخل لرفع الحيف عن الموظفين المتضررين وإرجاع الأمور إلى نصابها».

جمال الفكيكي (الحسيمة)

□

اتفاقية

وقعت جامعة شعيب الدكالي يوم الاثنين 28 دجنبر 2009 اتفاقية العقد الإطار للبرنامج الاستعجالي، بينها وبين المؤسسات التربوية التابعة لها ومنها المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية والكلية متعددة التخصصات، وجاءت هذه الاتفاقية، حسب بنود الاتفاقية، من أجل حفز روح المبادرة والتميز بالجامعة ومواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية عبر تحسين قدرات الأطر التربوية ودعم البات الناطير والتتبع والتقويم وترشيد الموارد البشرية والمالية ومواصلة العناية والتواصل بين كل مكونات الجامعة، وتلتزم المؤسسات بتوسيع الطاقة الاستيعابية وإصلاح وتأهيل البنيات التحتية وتنمية العرض القروي، ومحااربة ظاهرتي التكرار وانقطاع الطلبة وتوجيههم نحو التكوينات العلمية والتقنية والمهنية ورفع عدد الطلبة في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، فيما تلتزم الجامعة بتحويل اعتمادات الاستثمار والتسيير والمناصب المالية المخصصة للشعاري التي التزمت بها المؤسسات وتم التعاقد حولها. وستشكل كل من مجلس الجامعة ومجلس التدبير واللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة واللجن الوظيفية لتتبع البرنامج الاستعجالي بمهمة التتبع والتقييم الذاتي لإنجاز بنود الاتفاقية العقد.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

خبر الأسبوع

طالب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بغفساي بتاونات، بموافاة الرأي العام بنتائج التحقيق المتعلق بالتلاعبات التي عرفتها عملية بناء عدة مؤسسات تعليمية بالدائرة وإجراء اقتصاص مالية الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، «لما تعرفه من اختلالات حسب ما جاء على لسان مدير الأكاديمية في عدة مناسبات»، ملتصا تمكن تلاميذ وتلميذات فرعية تأسست بمجموعة مدارس زكوة، من متابعة دراستهم بشكل عاد واستمرار ما نتج عن تأخرها. وتحدث عن أن تلاميذ دوار تاسبيت «ضحيا سياسة التهميش والإقصاء الفكري» مستنكرا حرمانهم من حقهم في التعليم الذي اعتبره «فشل صريح للوزارة الوصية في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بضمان تعليم جيد لكل الأطفال دون تمييز جغرافي أو اجتماعي أو لغوي» مستغربا لاستمرار إغلاق المدرسة لأبوابها في وجه تلاميذ الثالث والرابع والخاس، في ظل «عجز كبير في الموارد البشرية بالإقليم، نتج عنه حرمان أبناء الفقراء من التعليم».

حميد الأبيض (فاس)

(أحمد جرفي)

العلاجية والمقاربة الوقائية عبر برنامج البقطة التربوية ودعم التلاميذ المهددين بالانقطاع. ويلاحظ العديد من المتتبعين أن «دفتر التتبع الفردي للتلميذ»، الذي أطلقته وزارة التربية الوطنية في إطار المشروع 5 من المخطط الاستعجالي، لم يف بالمتوخى منه باعتباره من بين آليات مقترحة لمحاربة الهدر المدرسي، اعتبارا للثغرات التي تعتريه وبقي رهانات «التتبع البيداغوجي والتربوي والصحي للتلميذ»، مجرد حبر على ورق أمام الإكراهات الذاتية والموضوعية التي تعتري الحقل التعليمي وتحوله إلى ما يشبه مختبر تجارب على تلاميذ أبرياء» يقول مهتم بالشأن التربوي.

من خلال هذا الملف، سنحاول الإحاطة بكل جوانب الموضوع من خلال استقراء آراء مهتمين وممارسين ومسؤولين محليين وإقليميين.

الصباح

يشكل تجميع ولوج الأطفال إلى التعليم والاحتفاظ بهم في المنظومة التربوية حتى نهاية التمدرس الإلزامي، رهانا كبيرا بالنسبة إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين، سيما أن الأمية تقف عائقا أمام انعتاق المغرب من التخلف وتحقيق التنمية.

ولاستكمال الإصلاح التربوي، وضع المخطط الاستعجالي في المشروع رقم 5 الخاص بالتصدي لظاهرة الهدر المدرسي و الانقطاع عن الدراسة، آليات تربوية تراهن على تقليص نسبة الهدر وبلوغ نسبة 90 في المائة لاستكمال سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائي في يونيو 2015، ونسبة 80 في المائة بالتعليم الإعدادي و60 في المائة بالتعليم الثانوي التأهيلي في يونيو 2019.

وابتداء من سنة 2005، صار الاشتغال على محور الهدر المدرسي من مهام مديرية التربية غير النظامية، إذ تبنت، من أجل معالجة ظاهرة عدم التمدرس والانقطاع المبكر، اختيارا يدمج المقاربة

إجابة واحدة تكفي

جوهري: التتبع الفردي للتلاميذ ذو نتائج إيجابية

النائب الإقليمي لأسفي أكد أهمية انخراط المجتمع المدني في دعم التلاميذ نفسيا واجتماعيا

قال إبراهيم جوهري، النائب الإقليمي لقطاع وزارة التربية الوطنية بأسفي، إن التتبع الفردي والدعم البيداغوجي للتلاميذ، كانت له انعكاسات إيجابية، قلصت ظاهرة التكرار والانقطاع المدرسي، مشيرا إلى أن مؤشرات النتائج الأولية تؤكد توسيع نسبة المستفيدين من عملية التتبع والتي بلغت هذا الموسم أزيد من مائة ألف مستفيد بالسلك الابتدائي و38 ألف مستفيد على مستوى السلك الإعدادي. وأكد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية لـ «الصباح» الأهمية التي يكتسيها انخراط المجتمع المدني في إنجاح المشروع، من خلال دعم التلاميذ نفسيا واجتماعيا. وأشار المتحدث نفسه إلى الجهد المميز الذي أنجز على صعيد نيابة أسفي، إذ أن نجاح المشروع كان رياديا، بدليل أن المنسق الإقليمي ضمن الفريق المركزي للمشروع 5 من المخطط الاستعجالي، يقوم، وبشراكة مع مؤسسات وجمعيات من بلجيكا بصياغة دليل المصاحبة التربوية، وهي المهمة التي تمت ببروكسيل خلال دجنبر 2009.



التوجيه. هذا بالنسبة إلى التدبير الأول، أما بالنسبة إلى التدبير الثاني، فيتعلق بالدعم البيداغوجي، وفي هذا الإطار يستفيد التلاميذ المتعطلون دراسيا من ثلاث ساعات للدعم أسبوعيا للسلك الابتدائي. بالمقابل تقدم أربع ساعات للدعم خارج الغلاف الزمني الأسبوعي، لفائدة التلاميذ المتعطلين بالإعدادي. أما التدبير الثالث، فيتعلق بتنظيم دورات تاهيلية لفائدة التلاميذ، في المواد الأساسية، وذلك خلال بداية ونهاية الموسم الدراسي، والعطل البينية.

تفاصيل الحوار في الصفحة 7

● ماهي التدابير المتخذة لأجرة تتبع التلميذ. للحد من ظاهرة التعثر الدراسي؟
● بالنسبة إلى التدابير المعتمدة في محاربة ظاهرة التكرار والانقطاع المدرسي، فهي تعتمد بالأساس على عدة للتتبع الفردي للتلميذ، وتتكون هذه العدة من دفتر التتبع الفردي، ودليل استعمال العدة، وللاشارة فإن هذه العدة موجهة بالأساس إلى جميع تلاميذ السلكتين الابتدائي والإعدادي، وقد أسندت عملية التدخل لتدبير هذه العدة ميدانيا للأساتذة وخلايا البقطة بالمؤسسات ومجالس الأقسام والمديرين والمفتشين ومستشاري

حجر الزاوية من يتتبع من؟



عبدالله نهاري

هذه الوضعية التي يعيشها الأساتذة تجعلهم غير قادرين على تحمل مسؤوليات أخرى لا علاقة لها بتلقين الدروس، ما يضع أمر تكليفهم بمهام التتبع البيداغوجي والنفسية والاجتماعي للتلاميذ «ترقا» لا يمكن بلوغه بسهولة.

أضف إلى ذلك، حاجة الأطر التربوية نفسها، المؤكول إليها مهمة التتبع، إلى تكوينات مستمرة و«تتبع» بيداغوجي، ما يجعلنا نسأل: من يتتبع من؟

وأكثر ما يثير استغراب بعض رجال التعليم هو تكليفهم بتتبع الحالة النفسية للتلميذ، وهم أحوج الناس إلى علاج نفسي، بالنظر إلى الضغوط والظروف الصعبة التي يعانونها، خاصة في البوادي، حيث تنتفي أبسط شروط

الكرامة.

وهنا أتفق تماما مع ما قاله أستاذ من تاونات حين تحدث عن ضرورة توفير متخصصين للتتبع الفردي للتلميذ، متضرعين تماما لهذه العملية، ومستعدين في عملهم على كشوفات طبية ودراسات ميدانية، «عوض أن يترك المعلم الفصل ويتوجه للبحث والتقصي في ظروف تلاميذه، وهو الذي يكون بالكاد قادرا على إعداد الدروس لإلقائها عليهم، أمام انشغالاته بجلوه الأكل وتنظيف ملابسه والتأقلم مع ظروف عيش داخل قرى نائية لا ترحم....».

يبدو أننا، كلما تعمقنا أكثر في قراءة مضامين المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، كلما ازددنا صدمة واندهاشا واستغرابا، بسبب ما يضمه من برامج «سريالية»، وبعيدة كل البعد عن الواقع المغربي.

حديثنا اليوم سيكون عن المشروع 5 من المخطط الاستعجالي المذكور، الخاص بالتصدي لظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة. هذا المشروع الذي ينص، في أبعدياته، على إعمال آليات تربوية للحد من نسبة الهدر المدرسي، وبلوغ أعلى نسبة ممكنة لاستكمال سنوات الدراسة بكل أسلاك التعليم في الألق المنظور.

وحدد المشروع 5 ثلاثة إجراءات للوصول إلى هذا المبتغى، وهي أساسا إرساء نظام للتتبع الفردي للتلاميذ، ونظام للدعم التربوي، ودورات لتأهيل التلاميذ المتعثرين.

وأوكل المخطط الاستعجالي، الذي دخل هذا الموسم مرحلة التطبيق الفعلي، مهمة مواكبة مختلف العمليات والإجراءات التي يقتضيها التتبع الفردي للتلاميذ إلى الأساتذة، الذين أصبحوا يشكون من طول المقررات مقارنة مع الحصص الزمنية المخصصة لكل درس أو وحدة، ويشكون من عدم تمكن كل التلاميذ من مواكبة الدروس، إما لعدم انتظام حضورهم داخل الفصول الدراسية أو عدم توفرهم على العدة الديداكتيكية اللازمة (المقررات).